

لزم الولي الماس

عنه ما يترك الكتاب
في

ان الله تبارك وتعالى لما اراد ان يمتحن عباده ، وان يتلهم خبره
طرق العلم فجعل منها كتابا متراجليا وباطنا خفيا ليرتفع الذين اودع
العلم كما قال عز وجل جرف مع الذين الذين امنوا منكم والذين اتوا اليهم
م رجاء والذين على ان ذلك كثر له هو ان الدليل لو كانت كلها
جليية ظاهرة لم يرفع الشرايع وارتفع الخلاف ولم تختصم الي تدبره ولا
عبار وما تفكر والبطل لا يتلا ولم يحسن الامعان ولا كان للشبه
مدخل ولا وقع شك ولا حبان ولا ظن ولا وجد جعل لان العلم
كان يكون طبعا وهذا فاس وبطل ان تكون العلوم كلها جلية
ولو كانت كلها خفية لم يتوصل الي معرفة شيء منها اذ الخفي لا يعلم
بنفسه لانه لو علم بنفسه لكان جليا وهذا فاس ايضا فكل ان
تكون كلها خفية وقد فاس السع عز وجل يقول الذين انزل عليه الكتاب
منه آيات محكمة من ام الكتاب واخر متشابهات الى جوابه ونسبة ك
الاول والادلاء وقال عز وجل ولوروده الى الله عز وجل اولي الامر
لعلمه الدين يستنبطونه منهم واما ابدان ان يكون العلم كله جلي
وبطل ان يكون كله خفيا ثبت ان منه جليا ومنه خفيا والله الشوق
خاتمة الكلام في وجوب العلم وجوب العلم
والاستدلال هو مزهد علم رجه " انه فقه في الدين السراج امام

الاد
في
الفتنة

في الدليل خفيًا وجليًا فلا بد من التكرار لأن تركه امتناعا
 وصول إلى معرفة الجفجف منها وقد لا غير جائز عدل على وجوبه
 وقد دل الله تعالى على وجوب التكرار والاستدلال والتكرار والاعتبار
 في آيات كثيرة من كتابه فقال عز وجل لعلمائهم من آل أبي طالب كيف خلقت
 الآية وقال عز وجل لعلهم يرجعون الآية الآية الآية الآية الآية الآية
 فانكروا على ما ليسوا به الكفار فيمنكروا كيد كان عاقبة الذين
 من قبلهم وقال عز وجل فلما لعنكم ربواحدة ان تقوموا له مثنى وفرادى
 ثم تتفكروا لم ينصركم من حدة ان هو الا نيزل لكم الآية وقال
 عز وجل صرنا على من انكر البعث والاعادة قال من خير العظام وهي
 عظامي فليجمعوا الآية انماها اول مرة الى قوله وهو الخلق والعلم وممثل
 تلك الآية آية كريمة وفي هذا وجوب التكرار وحسنه وبالله التوفيق
باب الكلام في ابطال التقليد من العالم للعالم
 ومنه ما لا رحمه الله ابطال التقليد من العالم للعالم وهو قول جماعة
 في الفقهاء واجازة بعضهم والدليل على منعه انه اذا ثبت التكرار وجب
 الرجوع الى الاستدلال لا في حقيقته فساد تقليد من لا يعلم حقيقة قوله
 الرجوع الى الاصول والوقوع فيمن المعاني التي تدل على العروة وهي

الكتب والسنن والادامع قال الله عز وجل فان تنازعتم في شئ فمن ارجعوا الى
 الله والرسول جريد الى كتاب الله وسنة فيه حل الله عليكم فلم يرد هم
 عند التنازع الى عيني ذلك ويبدل على ابطال التقليد من عيني حجة ما قال الله
 تعالى حكاية عن قوم علي كرم الله وجهه والائمة والائمة والائمة والائمة
 ابا ناعلى وانا على اناهم مقتدون فاولو جيتكم باهدى مما جرت عليه
 ايامكم وقال عز وجل وان اقبل اليهم انتقموا منهم الله الى قوله لا يهديهم الله
 ولا يعطهم من فضله

باب القول في ما يجوز فيه التقليد

فيما يجوز فيه التقليد في مثل القليل العام من العالم في كرم جناب
 ان يكون من اهله يجوز عند مله ان يقلد القليل في الحاق الولد بمن يلحقه انما كان
 الغايه عراية عنه بصيرا بالافادة لانه علم قد خصم الله عز وجل بين
 والراي على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضة يجزى المولى
 وقوله لما روي اقدم زيد وامامة ان بعض هذه الامم من بعض مصره لانه
 النبي صلى الله عليه وسلم في كره لعائشة رضي الله عنها والنبي صلى الله عليه وسلم
 لانسير الابا الحق وقدر روي من نافع عز مله انه لا يقبل الامم في ايديهم في كرم
 ويجوز تقليد المتأخرين في قنوم المتعلقات ويكفي في ذلك واحد فان
 تتعلق القيمة بحد فلا بد من اتساع المعنى في ذلك وطول مدتها في كرم

قال القاضي وقد وجد في موضع انه يجوز في كل قول
 الاثنان وانما جاز تقليده في ذلك لانه على اختصاص به والضرورة
 نزاع اليه في ان قول فاعلم فيه ويجوز تقليد الفاسق اذا قسم شيئا بين اثنين
 على ما رواه ابن نافع عن مالك وهذه اكمال في المقوم في اوثق الخلق
 لم يمتنع له وكان الشيخ ابو بكر الصالح قال قد مر يجب ان يكون
 فيمن لم يرجع عن ذلك وروى عن الفاسق عن مالك انه لا يقبل قول الفاسق
 فيما قسم وان كان معه اخر كانه يشهد على فعل نفسه كالحاكم الذي يكون
 الحاكم ارباعا فيقبل شهادتهما فيجوز تقليد الحاكم فيما يترصد
 ويكفي في ذلك واحد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث بن رواحة على
 الخرس وخره ويجوز تقليد الراوي فيما يرويه اذا كان عرا وكذا لا الشا
 هديا يشهده الا ان الشهادتين عريتين والاحبان في قول الواحد
 العدل او بعدا عنهما او اثني ويجوز تقليد الطبيب فيما يبرأ اليه من علم الجراح
 وعينهما ما لا يعلم الا من جهة الضرورة التي لا ويجوز تقليد الملاح اذا
 خفيت الدلائل في جهة القبلة على الذين يتركون معه اذا كان عرا وكانت
 عادته جارية في تفسيره في الماء والجمار للضرورة اليه وكذلك كل من كانت
 عنائه في الصحرى يجوز تقليدكم في القبلة لمعوتهم بها وانه لا يمكن
 كل احد تعاكبه كما معرفة وكذلك من هو في البادية يجوز تقليده

في القبلة انه اكل عار وبالصلاة وكان عرا في بناء بيت حرمته
 ومنهم من ساءر جهة القبلة ولا يلزم والضرورة اليه في ذلك
 خجاء لا يلزم **باب القول في تقليد العامة**
 للعالم في اتمام تقليد العالم في غير ذلك في المحلة ولا يلزم فيه قول
 الله عز وجل فسلوا اهل الذكركم فانه لا يلزم وايضا قوله ولوردوه الى
 الرسول والى اولى الامر منهم لعلهم يعلمون الذين يتبعونه منكم ومن اهل خلاف
 فيه تعلمه والله اعلم **باب القول في تقليد العامة للعامة**
 عنه ملك رحمه الله ليس للعامة ان يقلد العامة بوجه الادب انما منها روية
 الحال انه الراد به علم الناس بانه يفعل قوله وحركته خير وان كان مما
 يتعلق به فرض عليه دينه مثل صوم رمضان والبكره في الامم الذين
 عرلوا كانه من باب الشهادة وفي كل الامور الاضطرارية والشهادات
 لابد من العروة ومن لم يقل الصيغة بالسؤال الواحد والادب الواحد يعرف
 الناس واستعمالهم وحسن عاءهم به وهو فيقبل من البالغ وغير البالغ
 والذكر والامتناء والمسلم والكافر والواحد واثنين والمحرر والعبد وكل
 قول النصاب في الزكوة كقول الانسان يشترطه على الطاهر انه في كل قول
 يجزيه لما حره وهو فيقبل من الذكر والامتناء ومن قبله يرفع والمسلم والكافر
 والله اعلم **باب القول فيما يلزم المتبقي العاصي**

لشوق عليه ومن اذا كانت المسئلة بينهما وما انتكلا في اعلى احد
 ويحتمل ان يقال ان عليه ان يسيل ولعله الاله يصح انه انما يعمل باجتهاد
 ندلة البقية ولعله انما يفتاده في وقت ما افتاده قد تغير عما كان افتاده
 به بعد الا وقت وهذا من انما يفتاده بالفتالة فيصل ثم يرد ان يصل
 صلاة اخرى فانه يفتاده فادته وكما يعمل على الاجتهاد الاول
باب القول في دليل من مائة عن العلة
 انه احكى للعلم من علمه رحمه الله او عن غيره من العلماء وهو
 غير عصره بنوي في مسلة فانه يجوز للعلم ان يفتاده ملكا بعد
 موته وكذا في غيره من العلماء الذين اشتغرت امانتهم ان العلم
 اذا اجل له ان يعمل على اجتهاد بعض اصحاب ملته كان عمله على
 اجتهاد ملك او لا بل لم يكن اولي منه بهو مثله ويكون ملته
 كانه باق لان قوله معتزلة وهو حي ويصير منزلة ملته مع العلم
 كمنزلة ملته مع الهماي انه يرجع الى قوله ولو كان ميتا ويكون
 قول الهماي اولي من اهل عصر ملته **باب القول فيما**
يؤخره كتاب العلة **فقال**
 في كتابه او بعد الاما كتابا من جمعا بكتبه موكله او
 كتاب الثوري في زاعي او الشافعي وهل يجوز له ان يقول

في شيء فيه فاقوله وقال الثوري وقال الاوزاعي وقال الشافعي
 وقال القاضي وهذا سبيل ان ينظر بان كان من الكتب التي قد
 اشتغرت ذكرها مثل الموطأ للملك وجامع الثوري وكتب الربيع
 جاز ان يعرفه لئلا للمترجم عنه انما كان الكتاب صحيحا مفروفا على
 العلماء مطروحا بكتبهم وان كان من الكتب التي لم يشتغروا
 بنشره كقولهم في خبره لانه حي من ما يبعث من نسب اليه واما
 التفتا في عنه والماعلم **باب القول في الترجمة على البقي**
 من كتب ملته رحمه الله انما اكل الفقيه عن ترجم اللسان واليه من
 اهل سنية او غير هاتين الا ان كان المعنى عجيبا لا يفهم بالعربية
 فيلجأ الى ترجم لسان العرب والجمع ويترجم المعنى في ترجم البقية عن الاجم
 ما قاله وترجم عن البقية للاعمى ما قاله واقتاده به في يجوز
 له ان يصير كمن ترجمه كمن ترجمه في ترجمه في ترجمه في ترجمه
 كما يقول في نقل الخبر ويكون معجم اللغوي بلسانه على حب
 ما قاله البقية للاعمى من غير تغيير له عن معناه وكذا اذا
 دعت الرجل يسوالة الى البقية فاجابه بالخك يسوالة برفعة
 الى البقية فاجابه بالخك فيجب ان يكون الرسول ثقة لانها
 من الامور التي تجوز العادة بها في كل عرو من والى الناس

حزوة اليها والله اعلم **باب الكلام** في وجوب اداء السمع
والفهم في ديننا قول الله جل جلاله **التي بطلان التقليد** ووجوب
الرجوع الى الاصل وبيانها من اصول السمعية عند ملوك الكتب
والسنة والاجماع **فصل** في استدلالاتها والقياس عليها
في الكتب وكتب الله عز وجل هو الذي كما وصيه الله تعالى
في قوله تعالى **فانزلنا من بين يديك الكتاب** وتزبدل
حكيم حميد وقال تعالى **اريد فيه هدى للذين** وقال تعالى **ما وكرنا**
الكتب من شيء بل يري في شيء من امر الدين بل جعله تبياناً
لحل شيء وشبهه وهو وقال تعالى **ما افرأنا ان جاءهم** في انه ثم
ان علينا يانه وقال عز وجل **الذين اجمعوا** والذين اجمعوا
يقول هذا الفران ياتين بمثلهم ولو كان بعضهم لبعض شهيداً لى عوبيا
فكبح عز الخلق به وباعجازه وظهر اعجازهم على ان ياتوا بسورة
من مثله فثبت اياته ولم يثبت حجة **فصل** في السنة واما
سنة الرسول عليه السلام باصل ذلك في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى
من يسمع الرسول فقد اطاع الله وقل عز وجل **واطيعوا الله** للرسول
وقال تعالى **الخطوات** ما الرسول بينكم كرماء بعضهم بعضاً
الى قوله **فليحذر الذين يخافون منكم** وقال تعالى **وما اتاكم الرسول**
بجزء

عجزوه وما يصحكم عنه فانتهاوا وقال قلن تنازعن في شيء
مردوه الى الله والرسول وقال فلان يريه ايو منون حتى يحكموا
فيما يخبر بينهم الى قوله تسليمًا جاء وجه الله عز وجل علينا طاعة
رسوله صلى الله عليه وسلم كما لو ج علينا طاعة نفسه سبحانه
وفرن طاعته بطاعته وامر باخضار ما خاضوا وانتهوا عما نهاها
عنه واخبرته ولاه يان ما اتزل اليه فقال عز وجل وانزلنا اليك
الذكر ما لتبين للناس ما نزل اليهم وقال وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحى يوحى اليه كثيرة تدل على وجوب السنة كوجوب
جواب الكتب **فصل** في الاجماع واما الاجماع فما
صله في كتب الله عز وجل ايضا قال الله تعالى ومن يتفق
الرسول من بعد ما تنزل الهمى الى قوله وساء مجرا وقال
تعالى **اطيعوا الله** واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وقال
تعالى **ولو رده الى الرسول** والى اولى الامر منهم ليعلمه الرئس
سيتبطونه منهم وامر تعالى بان ياتوا بسورة من مثله
اتباعهم كما خذ رية ترك اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم
وامر بحكامة اولى الامر منهم مغفونة بطاعة الله عز وجل
وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فيقول في اولى الامر انهم العلماء

وفيل اموا السرايا وهم من العلماء ايضا فيجتمعت ان تكون الآية عامة
في العلماء وامر السرايا على ان امر السرايا من جملة العلماء لانه لم
يكن يوجب عليهم من علماء الصحابة وفيها هم فامر الله تعالى
بالله اليهم ولتتبع بيلهم مع انهم جهة الجوز خايفهم بغيره
اصول السمع واصطفا كلهما في الكتب كما قد رأيت وهي بضافة
الى بيان الكتب لغزله تبيان الكل شي وفوله ما في كتاب الكتب
من شي وعلى هذا الضافة ما اجمع عليه مما اوجده له في الكتب
نص في السنة ذكر ان الكتب امر في قول لا كله فوجبت
جهة جميعه وهما كرا قلب من لم يترك تقليده من اولي الامر وهم
العلماء كعادتنا **بصل** في الاستدلال والقيام في كل
الكتاب على الاستنباط واستدراك في غير موضع قال الله عز
وجل فاعتبروا بولي الايتار وقال تعالى فان تنازعتم في شئ
الى قوله تلاو بلا فكانت جهة الدليل على الاتباع من الاحوال والفاق
المسكون عنه بالله كور على وجه الاختيار وهذا هو باب القياس
واجتهاد واصله في الكتب وموايض مضاي الى بيانه وليس شي
من الاحكام يخرج من الكتب فصا وعن السنة واجماع والقياس
وقد انكوى تحت بيان الكتب في كل هذه في المذهب بيان معنى قوله
بيان

بيان معنى قوله تبيان الكل شي وفوله ما في كتاب الكتب من شي
وفوله شعبا لما في الضرور والله اعلم **فصل** في القياس ومذهب
ملك رحمه الله القول بالقياس وقد بينا الجهة له والدليل ايضا
على صحة القياس وهو اجماع الصحابة رضي الله عنهم على تسوية
بعضهم لبعض القول بالقياس واستعماله في العوائد اعلم ان بعضهم
شبه بالسجدة وبعضهم شبه بالنهر في مسائل الحدود والسجدة ويقول
بن عباس لو لم يعثر الانسان في العقل ابدا لاصاب وعينه لا مما
يحول كره مما هو مشهور عنهم ولم ينكر احد منهم
على الاخر ما ذهب اليه من جهة القياس في كل علي اجماعهم على القول
بالقياس وعلى جهة ولله معا يتوصل الى علم العوائد مع
ما ذكرناه من دليل الكتب والسنة واجماع على جهة ووجوب
القول به وبالله التوفيق **باب القول في**
الخصوص والعموم قال القاي من مذهب ملك
رحمه الله القول بالعموم ومنه من عليه في كتبه في مسائل حيث
يقول تحت الجاه اللعان بين كل زوجين وعم الجاه الله عز
وجل في كلين الا زواج وكل لا قال وقد سئل عن عروة البقرة
من الوفات واجتمع بقولن على والذين يتوجه منكم ومن رزوا لجا

الى قوله كثيرا وقد احتج بقوله ان الاعتقاد لا يكون الا بالعلم
 جده سوا كان تاما او غيره بقوله تعالى وانتم عما كنون في المآجد
 قال ملك جمع الله سبحانه المساجد كلها ولم يخص مسجدا
 من مسجد وصح من اليا عنده ان الخطاب اذا ورد باللبك
 العام فكل واحد من اليا كان مفصلا عليه وان لم
 يوجد دليل يخصه اجري الكلام على عموم وهو وجه ذلك ان ذكره التسل
 في العلم الذي وصفته واحتمال الخصوص اذا لم يكن محتملا لانه
 كان قد توجب ان يجري احكامه على جميع ما استعمل عليه ولو كانت
 عليه توجب ذلك لم يجري ان يوجب الخطاب لبك عام لم يرد له
 الخصوص وان كان يقوم دليل على خصوص لبك عام وفي وجوده
 لا امر جلا في ذلك دليل على ان يحسن اللبك ما توجب العموم واذا كان
 ذلك كذا علم احتمالها ومنا علم انه محتمل لم تجز الاقدام
 على الحكم به دون التجه والنظر في المراد به والمعنى الذي يخرج
 عليه ان الله عز وجل امرنا باتباع كتبه وسنة نبيه واعتبارهما
 والرد اليهما في ذلك كناية الواحدة فلا يجوز تردد في ذلك
 مع القدرة عليه وان لم يجز ذلك وجب ان ينكر ولا يعم بما
 لتتبعه من ان التام كما لا يبادر بدلالة الكلام المنفصل الى ان يتصل

التي اخذه بينكم الى ما يتبعه استثناء لو كره له الكتاب والسنة
 واصول كلها كناية الواحدة ولا يجوز ان يبادر الى التتبع حتى
 يتدبر وينكر بان وجد دليل يخص حملنا الخطاب عليه وان لم يجد
 بعد حصل الامر والمراد به التتبع وانما جعلت الاسماء دليلا على
 المسميات وقد ورد اللفظ مشتقلا على مسميات فليس بعضها
 اولي من بعض فيقدم عليه فهو على عمومته والحكم على جميع
 ما انطوى عليه ان فضيلة العقل ان كل متساويين بحكمهما
 واحد من حيث تساويهما بان يخص احدهما معناه بوجوب ابراده
 عن صاحبه واذا اعدم دليل الا براد فلا حكم الا الشبهة اذ ليس احد
 هما اولي من الاخر واذا كان هكذا فما قلناه في العموم والخصوص
 وبالله التوفيق **باب الكلام في الامور والنواهي**
 عند ملك رحمه الله ان اوامر على الوجوه اذا وردت من مرسوم
 الطاعة وقد احتج حيث قيل عن نعيم ما يدخل فيه الذي بقوله
 عز وجل وامتوا الصالح والعمرة لله ويقولون تعلمي ثم لنوا الصيام الى الليل
 والدليل على صحة ذلك ان المرسوم الطاعة اذا قال لمن تلزمه كما عنه
 اجعل لم يفعل منه اجعل وامايه معناه وانما معناه
 كانت مجيها وامايه معناه ولم يبق الا ايجاب الفعل وانما من المأمور

قد أعلن أن الأمر على الوجوب لا الجبره عن القرآن التي تدل على
 الله وعينه والله أعلم **باب القول في أعمال**
 النبي صلى الله عليه وسلم ومزبه ملاد رحمه الله أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم
 على الوجوب وقد قال في مواضع كثيرة احتجاً بما يقوله تعالى لقد
 كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وسواء كان في الخبر أو أبا
 حنيفة حتى يبين أنه عليه السلام مخصوص بذلك وتناوفاً في ملك
 رضي الله عنه الزكاة في الخصومات اقتداً بأبي بكر رضي الله عنه
 عليه السلام يدل أن أفعاله صلى الله عليه وسلم عنده على الوجوب وقال
 تعالى فاتبعوه وأمر على الوجوب فوجب اتباعه عليه السلام في
 قوله ومعه وكذلك قال عمر رضي الله عنه لما قبل الحجراني أعلم
 أنه عمر أتى بركبته وأمر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بذلك وكذلك خلع العاتية رضي الله عنهم فقال لهم خذوا هذه
 وقالوا إنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خلع عليه لرحلها يدل على
 أن أفعاله على الوجوب إلا أن يقول دليل الخصم
باب الكلام في أخبار وأقوال النواثر
 ومزبه ملاد رحمه الله فيقول النبي الذي قد اشتهر واستعنا عن
 ذكر عروفاً عليه لكثير منهم كموازية الصلاة وأركان الحج التي كانت

الأدبها وتحويل الغلبة من بيت المفدس إلى الكعبة وإشياء تدل
 من الشرايع التي تواتر أخبارها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهذا هو الخبر المواتر الذي يجب العلم ويفكح العذر ويشهد
 على محبة الصادق ويرتفع معه الريب وهو ما لا خلاف فيه
 بين فقهاء المصنف وسائر الأئمة وأينجده الامن خرج عن الجماعة
 ومن من الذين وظالم ما عليه المسلمون وإن فعله تعرفوا أخبار
 أنبياء والرسل والممالك والرقول والأيام والأسلاف وما لم يشاهد
 من البلدان مثل الصين وخراسان من أنكر ذلك لزمه أن يتوقف
 عن معرفة هذه الأشياء من توقفه عن هذا فإن عوار مزبه وفيه
 طريفة وعناء ومكابرة وخروج عن جميع ما عليه جميع
 العفلاء وكجابهز أبطلنا وفناء أوباله التمسويق
باب الأقوال في خبر الواحد العدل
 ومزبه ملاد رحمه الله فيقول خبر الواحد العدل وأنه يوجب
 العمل دون القطع على عينية وبه قال جميع الفقهاء وقد اجتمع
 ملك بذلك أبو الحسين بن الحارثي رضي الله عنه وكذا لا ينعزل
 أناس من ولوغ الكلب ويومض مواضع كثيرة والليل على وجوب
 العمل به قوله عليه السلام عز وجل يا أيها الذين آمنوا انصروا

بنهائهم فتثبتوا الى قولهم نادى من قبل على ان العدل لا يثبت في خبره
 لانه لو كان العاقل والعدل سواء لم يكن لتخصيص العاقل بالزكوة
 واثاره وانما لم يقطع على غيبه لان العلم لا يحصل من جهة اذ لو كان
 يحصل من جهة العلم لوجب ان يستوى فيه كل من سمعه كما يتوهم
 في العلم بخبر خبر التواتر فلما كنا نجد ان بعضنا عنى عالين صحة خبره
 دل على انه لا يقطع على غيبه وانه جملة خبر التواتر وطار خبر الواحد
 بمنزلة الشاهد الذي قد امكننا قبول شهادته وان كنا نقطع على
 صفة ان فلان قيل بان في سياق الآية ما يوجب التوقف عن خبره وهو
 قوله عز وجل ان تصيبوا قوما في جهالة بالجهالة قد تدخل في
 خبر العدل من حيث كان خبره عن وانقطع على غيبه ومن حيث كان
 السهو والغلط والكذب جاز عليه في الجهالة في هذا الوضع
 هي السبابة وجعل ما يجوز جعله مما يقع التوبيخ والرم عليه
 وفيه جاز التوبيخ على الجهل في بعض الروايع والوجوه في الجهالة
 لا تكون الا بمعنى الغلط لفتح الهم والتوبيخ على فعلها والرد
 الى على جهة هذا التناوب وقوله عز وجل فتصحبوا على ما جعل
 نادمين والرم انما يكون على ارتكاب المنهي عنه والدليل
 ايضا على انه لو كانت العلة في وجوب التوقف عنه في الجهل
 بخبر

بخبره قال لم يجوز قبول خبر الشاهدين لغيره العلة فلما اجاز الله سبحانه
 في ذلك وامر بقوله دل على صفة قول من في خبر الواحد في له والله اعلم
باب القول في الخبر المرسل ومذهبنا ملك رحمته الله
 قبول الخبر المرسل اذا كان من سلمه عينا عارفا بما ارسل كما يقبل
 المند وقد اجمع به في مواضع كثيرة حيث ارسل الخبر في اليمن
 مع الشاهد وعمله وكذله ارسل الحريث في الشيعة والشرابي
 وعمله وكذله ارسل الحنفي في نافة اليه او لم يرضوا بالموافقة وعمل
 بذلك والحق له ان المرسل اذا كان عينا متيقضا فقد استغنى
 عنه بعد الله وتيقضه تعديل من لم يذكره لنا من راعه وناب
 ضابطا وكما ان التماس عدالة من نقل عنه فوجب لمن وجب لغيره
 في عدالة ان يفتقد في لينة لا يروي عن غيري عمل ثقة وقد علم انه
 انه اصرح بذكر من راعه فقد وكل الاجتهاد اليه بالتجسس حاله
 بايقضا وانه اذ اصرى عن كره فقد استبد بعلم ما جاز علينا
 من عدالة وان يعمل على ذلك من كل من ضابطا متيقضا
 الا اوضح بالغ في الثقة ممن روى عنه وان يقول قال رسول الله
 صل الله عليه وسلم الامر حيث يبلغ عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
 ولم ير الاحاب يرسل الله صل الله عليه وسلم يرسلن وخبرهم بعضا

بينه كرون من اخبرهم تارة وسيخبرون عن كونه اخبرني وكره له
 التابعون بعدهم وتابعوههم فدل على حجة ما قلناه وانما اجماع من
 الغيبة والمختزن بينهم كل عصر وزمان فوجدانه جهة
 معلوم والله اعلم **باب الكلام** في اجماع اهل المروية وعلم
 ان قد تقدم ان مراد ما ذكره رحمه الله وسائر العلماء القول باجماع
 الامة ومن مذهب ملك العمل على اجماع اهل المروية فيما طرأ فيه
 التوقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم ان يكون الغالب منه انه
 عن توقيف منه عليه السلام كما سلكه زكوة الخضراء وان كان
 معلوم انها قد كانت يوقفت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يغفل
 انه اخذ منها الزكوة واجماع اهل المروية على انه فعل عليه
 وان خالفهم غيرهم وقد احتج ملا رحمه الله بذلك بما سلكه
 يكثر تعراذها حيث يقول الامر الرزي لا اختلا به فيه عند خات
 وهو من جنس التواتر الذي قد بينا الله مذهبه وحجته في ادهم او
 من غيرهم فيما طرأ في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الرسول
 عليه السلام كانت هجرته الى المروية ومقامه بها ونزل الوحى
 عليه فيها واستقر الاحكام والشرايع بها واهلها مشاهرون
 لزل كل عالمون به الجفني عنهم شي منه وكانت **صلوات الله عليهم**

معهم الى ان ضجى على اوجه اما ان ناموه بالامر فيجعلونه
 او يجعل الامر فيتمجرونه او يشاهدوه على امر فيقوم عليه
 فلما كانت لصحة هذه النحلة منه عليه السلام حتى انقطع
 النبي بل وقبض بينهم صلى الله عليه وسلم فحال ان يذهب عليهم
 وهو مع هذه الصفة ما سبده ركه غيرهم لان غيرهم ممن
 كثر منهم الى الواضح هو الاقل والاخبار عنهم اخبار الاحاد
 لان عدد هم مضبوكة واخبار اهل المروية اخبار تواتر وكانت
 اولي من اخبار الاحاد بل قيل في نقل الى اهل المدينة اشياء
 كانت من النبي صلى الله عليه وسلم ومغازيه لم يكونوا علموها
 قبل ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قبل الذين نقلوا اليهم ذلك
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من اهل المروية فلم يخرج النقل عنهم
 بان قيل فقد كانت منه صلى الله عليه وسلم اشياء مكية لما
 حج لم تكن بالمروية قيل في كان معه اهل المروية في حجة
 بهم يشاهدوه ايضا مكية ونقلوا عنه ما كان منه في حجة
 وعينه فان قيل في بان انفق اهل مكة مثل خبر اهل المروية
 بينة في اجماعهم لانهم قد شاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم
 شاهدوه اهل المروية فاذا اتبعوا على شي من توقيف

او ما القالب منه ان يكون عن توقيف وجعل يجب ان يفعله له منهم
 قبل ان يقول لهم ذلك كما نواهم واهل المربة سؤا بما نقلوه
 عنه صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ان يتقوا هم هذا الغي اهل
 المربة بان يكون خبرهم طريفة كوسمه لا يتخلله اجار
 الاحاد لان اخبار عنهم ولزق له جماعة يتخللها اخبار الاحاد
 طريفا او لا وسكها بخرجة بذلك عن ان تكون تواترا واهل
 المربة يحفل لهم به بغير صفة التواتر بلعز اكان خبرهم
 معزما على خبر غيرهم والله اعلم **باب القول في دليل الخطاب**
 ١ ومن متدبر ما ذكره الله ان دليل الخطاب محكوم به وقد
 اجمع بذلك في مواضع منها حيث قال من يخفى هوية بالبل الى خبر
 لغول الله عز وجل ليدكر والاسم اسم في ايام معلومة له ليله انه
 لا يجوز له اذ لفره بالليل وكقول من دخل الدار فاعطاه درهما
 دليله من لم يدخل فلا تعكسه شيئا وهو انص منه في الغول دليل
 الخطاب والوجه فيه ان ينكسر عن زور وع الخطاب بالشرك
 او الصفة التي يساوي الكلام وما تقرمه وما يخرج عليه الخطاب
 فان وجد دليل يدل على الجمع بين المسكون عنه وبين المذكور
 صير اليه وان لم يوجد دليل مضاهي المحكم على ذكره لم ينظر في حكم
 المسكون

السكون عنه للمنه كور كمن اقر رجل بالبد درهم بفعله
 ان كان له عليك البد درهم فخرج له منها او كالعالم انه ا
 سيل عن رجل قتل ابنه فيقول العالم من قتل ابنه فلان فود عليه
 فلان يكون ذلك بشر كاية الاب وحره انه لا ينبغي الغو في غيره
 وهذا كما نقول ان سائلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
 المنع على الخفين قال يصح المسافر ثلاثة ايام فاعل عليه
 السلام يصح المسافر ثلاثة ايام وما يكون مفسورا على الرجال
 وكذا لا يخرج ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سائمة الغنم الزكاة
 انه سالا سائلا عن هذا وما اشبهه فلا يكتفى بفسور عن السؤال
 الفيلم الدليل على العامة والسائمة وجود الزكاة فيها وفير
 المحرم في مذكور ببعض او صافه فيكون فيما سكت عنه ما فيه
 سياتي المذكور به حكمه ويكون منه ما يخرج اليه الاثر الى قوله
 عز وجل وحلائل ابناءكم الذين من اصلاكم كيد اشتر ك به التيم
 حلائل ابناء الاصلاء فلم يكن في ذكره لم يفي حلائل ابناء البنين
 ولم يكن فيه يفي ليعتبر حلائل ابناء الاصلاء واستوى حكم حلائل
 ابناء الاصلاء وحلائل ابناء الرضاع في الضم ولم يكن ايضا في
 ذكر الحلائل من بناته يمين وكيفية الابناء من الاما يميل اليه يمين

بداية التبريد واحد وقد يرد الخطاب على وجه الظاهر منه اذا تجرد
 عن علي ان ما عراه بخلافه الا ان يقوم دليل من الحجّة بقوله يدل
 الخطاب اذا تجرد هو ان دلالة لغة العرب لان الخطاب انما يفتح
 باللسان العربي وبه يحصل البيان ووجهنا اهل اللسان يعرفون
 بين المطلوب والمفيد وبين التعميم وما يعلق بالشك بما اذا قال القائل
 من دخل الدار من يني نعيم باعكهم درهما وعقل منه خطاب ما يعقل
 من قوله من دخل الدار باعكهم درهما وعقل منه خطاب ما يعقل
 من قوله من لم يدخل الدار باعكهم درهما ولذا لا تسأل اهل الجبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن الفصر للصلاة اذا امنوا بالاسماعوا قوله
 عز وجل ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم
 ان يفتنكم الذين كفروا وكان عندهم ان متعر الخوف من الاثم
 بخلافه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة تصرون بها ربهم
 الله صلى الله عليه وسلم الله عز وجل عليكم باقبلوا صدقة ولم يرد
 عليهم اكله وادخلهم فيما قدروه بدل على ان لا لغته
 صلى الله عليه وسلم ولعنه رضي الله عنه بدل على لغة العنول
 يدل الخطاب والداعل **باب القول في كاسيا**
الوارث عليها الخطأ ومذهب طائفة من اهل
 فقه

نصر المحرك على السبب الذي خرج اللبك عليه من خلا ما يدل
 على ان شئ الما تناوله اللبك معه وحكي عن ابن القاض اساميل
 بن اسحق ان الحكم للبعك دون السبب فالوجه له نحو ما روي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ميل عن بشر بضاعة وما يلفح فيها
 من الكلام فقال خلق الله عز وجل الما طهرنا الا نجسه شي الا
 الا ما عني بمحكر بالما بانه طهر من جنسه دون الما الذي سئل
 عنه بدل على ان كل ما وضعه ما ذكره ان اللبكي يفتني ذلك
 والحجة له انه لما كان الموجب للمحكر هو اللبكي دون السبب
 وجب ان يكون هو المراد في دونه والحجة للوجه الاخر وهو قول
 ملاه هو ان السؤال يقتضي الجواب والجواب سبب السؤال فيقد صار
 كل واحد منهما سببا لصاحبه لا بد له منه فلما كان السؤال قصورا
 كل الجواب كذلك والداعل **باب القول في الزايرين**
الناخبار من من بعد ملاه رحمه الله قبل الزايرين الاخبار وحورته
 ان يروي احدا للوايسين خبرا يعيد معنى من المعاني ويروي اخر
 لا الخبر بزيادة لبعكته فيها ان تلك اللبكة تدل على زيادة معنى
 اخرى في الخبر وتكون اللبكة الزايرة لوانفرد الاستبعاد بها
 معنى فيصير الخبر مع زيادته كالخبرين من فدا خبر الواحد

لزمه بقوله ان الزيادة كجيم اخر فيقولها واجب والراعي
باب القول فيما يخص به العموم مذهب ملا ان الايتار
العامة اذا كان في العزل تخصيها خصت بما اذا لم يكن في العزل
تخصيها بانه يجوز ان يخص بالاية الخاصة وكذا بالسنة المتروكة
ثمة وبلاجماع وجم الواحد وبالفقهاء **فصل** فيما يخص بالكتاب
قوله عز وجل لا على اربوا جهم او ما ملكت ايمانهم فانهم عني
مطوون وكان عاقبة الجمع بين الايتين بملة اليمين شرخصه
قوله تعالى ولنقيموا بين الايتين الاما قد سلب وكذا في
قوله عز وجل والمطاعان يترفعن بافسق ثلاثة فزود بقوله
تعالى والى بين من الميضي من سايكم ان اذ تبتع بعزتهن
ثلاثة اشهر والى لم يخص واولات الاحمال املعن ان يضعن
حملهن الاية عدل ملا على ان قوله او ما ملكت ايمانكم الا ان
تكونا اختين فلا تجمعوا بينهما في الوكي قبل ذلك عزتهن
الا ان اذا اخ من اهل الميضي واشباهه لا كثيرية الكتب **فصل**
وما يخص من الكتب بالسنة قوله عز وجل والبارق والسارفة
بافطعوا ايدها جزا لما كساوه من اعمى بين النبي صلى
الله عليه وسلم ان المراد من ذلك من سر فزع دنيا وكساعرا وبين الرسول
عليه

عليه السلام ان السوفة من غير حرز انقطع فيها وكذا قوله
عز وجل افكوا الشركي علمي وبين الرسول عليه السلام
من يجوز قتله من اهل العهد والذمة وغير ذلك مما بينه
النبي صلى الله عليه وسلم من عموم الكتب مما يطول ذكره
وقال الله سبحانه في بيعة عليه السلام لتبين للناس ما نزل
اليهم وقال فاتبعوه وقال وليخذ الذين يخافون
عزامة **فصل** وما يخص من الكتاب بالاجماع قوله عز وجل
يدعكم الله في اولادكم للذكركم مثل حظ الانثى الا نكحها واحدا
ان العبر كايث وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان فائل العبر كايث
والجموع على ذلك وقال عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين منهم
هل الاجماع على تخصيص بعض وغير ذلك مما يخص بالاجماع
كجيم وقد ذكرنا الدليل على وجوب حجة الاجماع **فصل**
وما يخص بالقياس قوله عز وجل الزانية والزانية فاجلوا
كل واحد منهما مائة جلدة قوله في الاما فاذا احضرت ايتن
جل اثنتين فاعشنه وجليهن فصب ما على المحض من العزب
وقرلة هذه الاية على ان الامة لم تدخل في عموم من امر يجلد بها
مائة من النساء فيمس العبر على الامة فجل حره خمسين كحلها

وكانت الآية مخصوصة بالامة والعبر مخصوصة بقوله الزانية والزاني
 باجلد واحد متعاملة جلوة بالقياس على الآية وعدم ذكرنا الدليل
 على صحة القياس وبالله التوفيق **فصل** ونحو هذه مثلا تخصيص
 الظاهر بقول الصحابي الواحد اذ لم يعلم له مخالف ممكن قوله لان قوله يلزم
 بتخصيص الاية كانه يجرى بحسب الاجماع صبيح له مذهبهم
 في تخصيص الاية **فصل** وكذا مذهب مال في السنة اذ كان
 اللطيف عامما تخصها مثل ما ذكرنا مما يخص به الكتب فيخص السنة
 بالكتب والسنة بالاجماع وبالقياس وبقول الصحابي واحصل هذا
 الباب في البيان بالكتب والسنة والاجماع والقياس والدليل لما قدم على
 ان الخاص يميز معنى العام وجب قوله ان يميز الخاص من الكتب العام منه
 وماذا اوجد له في الآية بالاية وجه مثله في الآية والسنة وفي الآية وال
 جمل لان هذه كلها اصول فذكرها العريضا معنى دلالة الواحدة وعلى العمل
 الواحد متى تعلق متعلق بظاهر الآية تعلق الآخر بخصوص السنة فتجاءلوا به
 فان رام احدهما طرح ما تعلق صاحبه به عارضه طاحه بمثل ذلك فيما تعلق
 به جاز ان تغاير بالجهة لزم بعضا ويحل واحد منهما بصادق الايتي وجب
 الجمع بينهما على ما روي في استعمالها وبالله التوفيق
باب الفروا في الاخبار اذا اختلفت

ومذهب ملك رحمه الله التخيير في جعل ما اختلفت الاخبار به مثل ما روي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم من قول الامام امين وتركه ما روي عنه من رجع اليه
 من في الصلاة عنه الركوع والركوع منه وتركه والسيح في الركوع
 وانتباهه له مما اختلفت الاخبار فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يفرق الرواية
 على قوة احدهما على الاخرى اما اوجها فيهما طاهما والاسفاه احدهما
 والجهة في ذلك ان الخبر من اذ انتبها جميعا ليس احدهما اولي من صاحبه والطريق
 الى اسفاههما ولا الى اسفاه احدهما وقد استويا وقدا وما استعمل الاستعمال
 فلم يبق الا التخيير فيهما وان يكون كل واحد منهما سبيل مسلك الاخر

وهنا غير لذة العبارة التي دخلها التخيير والله اعلم **باب**
القول في غير الواحد والقياس في غير
 ومن هذا ملة رحمه الله ان خبر الواحد الجتمع بالقياس ولا يمكن
 استعمالها جميعا فدم القياس عن بعض لعانها والجهة له في خبر الواحد لما جاز
 عليه النسخ والغلط والسهر والكثرة والتخصيص في خبر على القياس من القياس
 الاوجه واحد وبما في هذا الاصل معلول به هذه العلل او اطراف في خبر الواحد
 فوجب ان يقدم عليه وفيما اختلف في ذلك فيقول خبر الواحد اولي من القياس في خبر
 الزيد ذكرناه فيقول القياس اولي لما ذكرناه واحدها جميعا عانها وبالله اعلم
باب القول في الحق واحد من اقول المختصين

قال القاضي ومزهد ملك ان الحق واحد من اقسام الحق بهيئة واحدة له انه قال
 سئل عن اختطاب العامة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سعة خطا او صواب وكذا
 فلا لك لما قيل من ذلك وقال ملك فكل من اختلج لا يكون في جميعا ضارفا للحق الا
 واحد واجمع مالا وسائر العرف ان لا يخطب به سائر الاجتهاد وموضع والله
 ليز على ذلك من الذي صلى الله عليه وسلم ان اجتمعوا على ما جاء به اجاز ان اخلا
 فيه اجز وعذر ان في سائر الاجتهاد هو خطا به ان في الحق واحد واخر
 لا في جميعها جعله الاجز وان اخطأ على اجتهاده وروى عنه انه خطابه وهو
 ايضا اصح الصواب رضي الله عنهم لانهم اختلفوا في سائر الاجتهاد وروى بعضهم
 على بعض قد علموا بعضا الى المباشرة فانكر بعضهم على بعض بل غلط فيكم
 وسوى بعضهم لبعض الدرة على صاحبه ولم يقل بعضهم لبعض الحق معي ومعه
 فليس كل من خطب واحد منهم مصيبا لم يكن اختلا معي فذلك على ما قلناه وبالله
 التوفيق **باب القول في تأخير البيان** ليس يختلف ملأ رحم الله
 وسائر الاجتهاد ان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ولما اختلفوا في هذا يجوز
 ان يتأخر عن وقت النزول الى وقت الحاجة وليس عن ملأ فيه نص قول
 وكما اهل البيت المتقدمين وكل الناس اياه حكم بعد ان البيان يجوز ان يتأخر
 عن وقت نزول الخطاب الى وقت الحاجة وينبغي ان ملأ فدا انما ان ذلك
 حيث قال وقد ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله عليه ان ذلك له

اذله

اذا رآه الامام ولا يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان قبل ذلك فسر انما لا يشترط
 ولم يبلغني انه قال ذلك الا يوم حنين **ف** قال ابو بكر وقد قال
 ملك لا يجوز ان يتأخر البيان عن وقت الحاجة بعد ان يدل على انه كان يجوز
 تأخير عن وقت النزول وكان شيخنا ابو بكر بن صالح الابهر رحمه الله
 يمنع من ذلك ويقول لا يجوز ان يتأخر البيان عن وقت نزول الخطاب والحجة
 لمن جاز تأخير عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امر معاذا ان يعلم اهل اليمن ان عليهم زكاة فخذ من اغنيائهم ونزد في بني ابيهم
 ما علمهم معاذة فلا تم كان بيان اربع الزكاة ووجرها فيهم لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم
 الحاجة حتى سألوه عن دفع الزكاة فاجابهم انه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه شيئا وامعني في زكاة لان ذلك لو كان معتقدا غير جائز لم يجز ان يكون
 معتقدا بالفعل او بالشرع ولما علمت العمل امتناعه وكما في الشرع ايضا
 ما يمنع والحجة لمن منع ذلك ان الخطاب لا يرد ما يقتضيه قبل نزول البيان
 له وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان البيان يجوز على يديه بعد يجوز
 ان تحتزمه الميتة فدل البيان وقال تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم والاصل اصح
 وبالله التوفيق **باب القول في خطا** الواحد هل يكون خطا
 للجميع **ف** قال القاضي اذا خطب النبي صلى الله عليه وسلم العين الواحدة
 هل يكون خطا للجميع مع اللزوم كمنه الجنس ام لا انعمه عن ملأ نطاع ذلك

والذي يدل عليه في ذلك مذهبه هو ان الخطاب خطاب الله تعالى وخطاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم العن من الاعيان خطاب للجميع وذلك ان ملا روى
حديثا عن ابي هريرة في الوطاء ان رجلا اخطب في رمضان يقول من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعتق رقبة او يطعم
سنتين مسكينا او يصوم شهرين متتابعين الحديث واحتج بذلك جمن
اكل في شهر رمضان متعمدا في غير عزرائل عليه الصلاة فمكرا يدل على ان
مذهبه ما قلناه ومعايوض ذلك ايضا انه روى حديثا بالحققة وهو بيت
ابي جيسر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلنا اذا قللت الخبث فربح الصلاة
واذا ذهب فربها ما غسلي عن الذم وحل ما حب مله ان يكون الحكم
في السناكل من العكر بها ومن على العكر في الخبز على هذا الحديث
والجمل لا في قول النبي صلى الله عليه وسلم خطابي للراحد خطاب للجميع وهذا
نص فيما كونه هو جوب الحكم وبالله التوفيق **باب**
القول في العموم يخص بعضه ومذهب مله في
العموم ان كل بعضه حل يمكن ما بقي على عموم او يتوقف عنه
حتى يقوم دليل يدل على خصوص او عموم ليس يتبادر انما بما به ان ما بقي
بعد قيام الدليل على خصوصه انه على العموم والدليل على ذلك ان الله عز وجل
خالقنا بلغة العرب ووجدناهم يقولون اذا مروا من ياربه كما اعتقهم

فاحتالوا ولمهم اعطى بني قيس كذا وكذا انه يلزم العموم ان يطعم العرب
واذا قال بعضهم بهذا لا يفتد بشوخي في قيس فيكون ذلك معطيا اعطى من
الشيل لان عطية الكل ثابتة فالمر بخرج البعض من الجملة لا يدل على ابطال
الكل ولا معزل عنهم ويشهور في لسانهم جوب الاجزاع عن ذلك وبالله
التوفيق **باب القول في القياس على المخصوص**
مذهب مله جمع الله هل يجوز ان يقاس على المخصوص اسم المخصوص في اعراف
علته جاز القياس عليه والى هذا ذهب القاضي اسماعيل بن اسحق والجملة لا في
ان الحكم للعللة اذا وجدت على غيرها الحكم وذلك في قول الله عز وجل الزانية
والزاني فاحدهما اكل فاحتملها في تحليلة وكان ذلك عام في كل زانية وزان
سواء اكل غير الاخر ام اكل من ذلك الا ما بقوله عز وجل وعليهن نصف ما على
المحصنات من العزوب ثم لقن العبيد امامية الافتصا على نصف حد الحر من
طريق القياس وكانت الجملة للجماع عشرين اما والعبيد وجوز الزنا مع
كونه ارقا فثبت بذلك جاز القياس على المخصوص وبالله التوفيق
باب في القول في الاستثناء عقيب الجملة
عند مله رجاء الله الاستثناء والشك في اداء كره عقيب جملة من الخطاب هل
يكون جوبها الى ما تقدم او يكونان راجعين الى اقرب المذكورين وهو
الذي يليه والذين يدل مذهب مله ان يكون الاستثناء واحدا الى جميع المقام

الآن نقضي دالة على المعنى من قوله لا انه قال شهادة العاقل مقبولة مني
 قاي له قوله عز وجل لا تقبلوا لهم شهادة الا انهم يرجعوا من بعد ذلك
 يحول الاستشارة الى جميع ما تقدم من العين وقبول الشهادة والدليل
 على صحة ذلك هو ان الاستشارة وحكم كلام متقدم قد ينحصر بعضه
 ببعض حتى صار الكلمة الواحدة فوجبه ان يكون راجعا الى جميعه اذ ليس
 بعضه بالرجوع اليه اولى من بعضه وما يبين ذلك ان الله عز وجل قال
 فليتبهم ثلثه الا خمسين عاما فكان الاستشارة عاما في جميع ما تقدم
 اذ لم يكن بعض النبيين يرجع فلا اليه اولى من بعض لان جميع ذلك من بينكم بعض
 بعض والله اعلم **باب القول الاول هل يرد**
 على البر او على النبي احيى لا ليس عز ولا رحمة الله تعالى له في ذلك ولا في غيره من هيبه
 يدل على انما على العبر ولم يكن ذلك كذلك الا ان الامر اقتضاه والمحجة له
 قوله تعالى ما رعدوا الا معرفة فمن يصح وهذا عام في كل عمل وهو بالمراسلة
 والنهي احيى قد المراسلة يدل على ان الامر على البر من النبي احيى ان كان قول
 عز وجل ما رعدوا الا معرفة فمن يصح يدل على وجوب المبالغة التي لا ينفك الزبون
 وجوب غيرها ان الغيرة الماتكون للزب وليس في ظاهر الآية الواجب
 التوبة وما يوجب التكفير للزب التي يفسد حق عليها العقاب وهذا ما لا
 خلا في وجوب المبالغة اليه ومن زعم ان غيره من الاجفال النبي لانه عليه قيام
 الدليل

الدليل في قوله ما رعدوا افعال الطاعات والخسبات يقع بها النبيات قال الصنفان
 ان الخسبات يذهب النبيات والمبالغة التي فعل ما لم يرد من الطاعات والشرائع
 معا يقع به النبيات فثبت ما قلناه والله اعلم **باب القول الاول**
 هل يقضي تكرار الموعظة ام لا قال القاضي الامر بالعدل انما هو جرد
 يقضي تكراره ام لا يقضي ذلك الدليل في ليس عز ولا رحمة الله تعالى له في ذلك ولا في غيره من هيبه
 هيبه عز وجل يدل على تكراره في الآية في قوله لا لاجل من افعة
 لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اجبتاهن لعامانم للاب فمال النبي
 صلى الله عليه وسلم انما تركوني ما تركتني وفيه عجز والبد وسرافة عوى
 بل هو الركن الخطأ في اللغة يوجب ذلك وايضا وجه مسئلة عن
 ذلك ان الامر لو كان لا يعمل منه الامرة واحدة لم يثبت في افعة عن الابد
 واسوغه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولا كان يقول لماذا المزمع بامر معي في
 معناه في لغته فلم تسئل عما تعقله في الامر ان كان هذا في قوله
 بقلب عليكم لانه لو كان الامر يوجب التكرار لما كان لسواله معناه والغال
 له النبي صلى الله عليه وسلم قد اموت بامر مجبور معقول في لسانه انه للتكرار
 فلم تسئل عما تعقله بالامر في قوله في اية لسواله هاهنا انه لما رأى الصلوات
 والصيام يتكرران وكانت المشقة العظيمة للحق في الحج والعمرة
 مثلها في سائر العبادات فورد عليه الامر الذي يوجب التكرار خاوا ان

يكون مئة مائة العبادات التي تشكر عبيدك سال النبي صلى الله عليه وسلم
 ولد كان المروج جعل مئة لما كان لسواله معي لانه ليس بخاوان تنكر
 ميسل عنه فقال الفاضل وعنده ان الصحيح هو ان الامراء الطوائف
 جعل مئة وتكرار يحتاج الى دليل والدليل على ذلك ان مقتضاه صلى الله عليه
 منه فيما توجه اللغة اجعلوا صلاة وفعله صلواتي صلواتي يفتي بعمل
 صلواتي وكذا للوفاء صلواتي صلواتي او عشرة صلوات او عشرة ايام افترض
 عنه الكثير من ذلك وكذا ان اقل صلواتي او عشرة العبادات فلهذا
 اهل اللغة للتكرار واذا ورد الامر مجردا منها لم يدل بحجده فوله
 صلواتي على مئة واحدة والهاء **باب القول في نسخ**
القرآن بالسنة ليس يعرف عن مله رضي الله عنه
 في نسخ القرآن واستبدال القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ملك
 ان لا يجوز فقال ان مذهبنا يدل على ان نسخ القرآن باجماع النبي صلى
 الله عليه وسلم وذهب على ابي الفرج ان ملكا رآه الله قال له الموكاب نسخ
 اية القرآن الا وصية لوانا واسمعتل وقد اختلف في ذلك فمذهبنا
 ان لا يجوز حججه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت صوفه واسمعتل واما جازنا
 به عن الله عز وجل بلا جواز اذا وردت اية عامة بين او بين لنا اننا نريد بها
 بعض الاعيان دون بعض وبين ان يبين لنا اننا نريد بها زمان دون زمان
 لان

لان هذا تخصيص الاعيان وهذا تخصيص الزمان فاذا جاز ان يسخري النبي
 صلى الله عليه وسلم مائة الاعيان بما تقابل بيانه الاعيان بما تقابل جاز ان يسخري النبي
 صلى الله عليه وسلم الزمان بما تقابل بيانه ومن اضع من ذلك ما جعل وجها اخر
 انه لم يجره توجرسته نسخ في انا والوجه الآخر لا يجوز ان يوجد واستدل بقوله
 عز وجل صلواتي صلواتي او تسببها ناسخا مني منها او مثلها يريد اية النسخ
 منها ان ناسخا لوفاء العبد ما اخذ منه ثوبا الا اعطيت خير من يد
 ثوبا خير الثوب مثله صرا صبرهم من كلام الله عز وجل ان يات
 خير منها او مثلها قبل كل خير ان ياتي بغيرها مما ليس بغير ان يذكره والله اعلم
باب القول في الزيادة على النسخ
مثل يكون نسخا ام لا الذي يدل عليه من ذهب
 مله رحمه الله ان الزيادة على النسخ لا تقع في نسخا بل تكون زيادة حكم
 اخر **و** والمخالفة من اهل القرآن في الزيادة على النسخ نسخ فيقال لهم
 اذا كان الحكم الانواع من دليل الخطاب وكان قول الله عز وجل الزانية مع
 والزانية باجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة يتضمن معين اخر هذا ان
 الزانية تجلده مائة واخران مائة مائة على ما كان عليه في اطل مائة اقلوا
 نعم كما بد من ذلك فيلهم ما اذا كانت المائة حكمها بان يجالدها وما عراها
 حكمه حكم المائة قبل ورود السمع بوجودها وجرت المائة تمسك

لم يوت البني بها شي الا ان اطلقها واياك انما منها وكان عراها لا يبع
 ان يكون منسوخا كما لا يكون استئناف الشرع بالوجوب فاستحال ما يمكن
 به العمل وجوبه يعلم بغير شيء يعم ان يكون منسوخا وبالله التوفيق
باب الكلام في شرايع من قبلنا من انبياء
 احتلف فيه هل يلزمنا اتباع ما كان في شرايع من كان قبلنا من الانبياء
 عليهم السلام اذ لم يكن في شرايعنا ما ينسخه او لا يوجب يلزم الا ان يجمع منه
 دليل ومزجه ملل يدل على ان علينا اتباع ما كان في شرايع من قبلنا
 عليهم السلام في ما كان في انفسهم وفي شرايعهم من قبلنا من انبياء
 عليهم السلام والجميع في ذلك قوله تعالى اولئك الذين هم في جهنم
 اوتوه ما مرفينا صل السلي على ان يهتد به يهتدي الانبياء عليهم السلام
 من قبله وكذا قوله تعالى شرايعنا اليك ان تتبع ملت ابراهيم حنيفا
 انما يدل على ان علينا اتباعهم ومن قال ليس علينا اتباعهم فحتمه قوله
 الله عز وجل لكل امة شريعة فمن شريعة ومنها ما في شرايع من
 كان قبلنا في هذا العمل بها او بعضها فجد جعل الشرع لنا ولهم
 والنهاية واحراز الله تعالى جعل لكل امة شريعة ومنها ما في هذا
 انها دفع في الشرايع والعبادات التي تجوز فيها التسخ والتفيل
 والتبديل بما التوحيد وما يتعلق به بالمخلاف فيه بين شرايع الانبياء عليهم
 السلام

السلام وعظم فيه على من حاج واحد انه لا يجوز ان يقع فيه اختلاف
 وبالله التوفيق **باب الكلام في المحض**
باحة ليس عن ملل رحمه الله في الحكم ولا باحة في المصلحة
 واشترية وما حوت العلمة بان الحكم ما يرد منه نفي ذلك وذهب القاض
 ابو الوج المالح الى انها على الاباحية لا على حتى يقوم دليل المحض
 وغير من انما يقول هي على المحض حتى يقوم دليل المحض على الاباحية
 ومنهم من قال هي على الوفاء حتى يقوم دليل المحض والاباحية في حق
 قال انها على الاباحية هو انها لا يخلو ان يكون الشرع وحل خلفها التبع
 هو بها تعالى عن ذلك ولا تتبع في هو بها ولا تتبع في ذلك ولا تعالى
 او خلفها الاباحية هو وانما خلفها التبع هو بها بحال لانه
 عز وجل لا يجوز عليه المناهج والالطاف وظلها افعالها ولنا بحال المحض
 لان المنفعة والمصلحة عليه يجوز وخلفها الاباحية هو بها وانما في
 عبث المحض عليه سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا فليبق الا خلفها مع
 لتتبع في بها واذا ثبت ذلك طرده الرأى في مقام الامر من يوم
 تعالى لنا في اتباع بها واما من قال هي عن على المحض لا على
 محتمة انه قد ثبت ان شيئا كلفها ملك لاي وادومه واليه سبحانه
 تعالى ولا يجوز الاقرار على ملك لغير الاباحية انه لا يجوز في الامر

عليهما من غير ان من ضرورية العاقبة بوجوب الوقف ومن قال
 هي على الوقف فحجة تعارض المعنيين وتقابلها العقل في الحضور
 باخه ووجوب الوقف وطلب الدليل المعنى وان لا يقدم احد على القولين
 الا بحجة وان الحضر يفتي حاضرا وان الالباب تفتي مبيحا بوجوب
 الوقف حتى يعلم ذلك على ان الكلام بهذه المسئلة تكلف لانه لا يعمل
 الثالث حاشا لفضل الرسل والشرائع ان الرسل بعد ادم عليه السلام وفدت فترت
 الرابع في جميع الاشياء بالرسل عليهم السلام والله اعلم **باب**
في كلامه استصحاب في الحال وليس عن ملكه الله في ذلك
 نفسا ولا يفتي عليه انه مذهب لانه احتج في اشياء كثيرة ميل عنها
 فلا يعمل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولا الصحابة رحمة الله عليهم وكذلك
 سائر اولاد ائمة اهل بيته وهذا يدل على ان النسخ اذا لم يرد بالاجابة
 لا يرد منه فتنزل على ما كان عليه من براءة الزمة والاصل في ذلك ان الله
 لا يرد من في الاحتج على عباده في العبادات بالعدل والسمع فما كان
 في حصر في العقل ولم يرد سمع بخلافه جازمه موقوف على ورود السمع
 ان يرد مثل كل في العقل كان موكرا وان ورد بخلافه ففعل الامر
 بخلافه في ان عليه وان لم يرد سمع بخلافه من ذلك فهو على اصل حكمه
 في العقل والله اعلم **باب القول في الاجماع بغير الخلاف**

باب القول في الاجماع بغير الخلاف

انما اختلفت الصحابة رضي الله عنهم على قولين وانهم صواعق لم ترفع
 اليافقن على احد القولين فعمل بسنك الخلاف اهل هوى ليس عن ملكه الله
 انه في ذلك النص واختلفت اجماعه في ذلك وقال بعضهم يجمع الخلاف ولا يجوز
 مخالفة اجماع التابعين بعده وقال بعضهم بل الخلاف باق وان يقطع
قال القاضي والبيروني وهو الذي يختاره شيخنا ابو بكر بن
 طاهر الابهر في ان الخلاف باق وذلك ان تقوم المسئلة ان يكون قول الصحابي
 المخالف بمنزلة حضوره مع التابعين وكونه حيا معه وكونه ميتا اسقطه
 خلافه لهم باجماعهم على خلافه والحق احوال التابعين مع من يكونون
 بمنزلة الصحابة معه في احوالهم من الصحابة له من كبروا الاجتهاد
 سيفك خلافه وكذا لا يكون التابعين واجماعهم على خلافه في حكم
 الاجتهاد ان يفسد خلافه لهم وان قوله بمنزلة ان لو كان خباياهم
 اجماعهم كطائفة انضابة الى الجيم بمنزلة الصحابة والماء اعم
باب الكلام في اجماع الراعي في دليل مع
 مذهب مله رحمه الله وغيره من الفقهاء اجماع الاعصار حجة في استخراج
 ان يكون اجماع الاعصار حجة الا بالجملة رضي الله عنهم والراعي في
 اجماع الاعصار حجة تقول ان عز وجل اشاع على هذه الامم وبين بطلانها
 ونسب عليه وعلى وجوب الحجة بقوله تعالى في القرآن في مواضع

كثيرة مثل قوله كنتم جيم افه اخرجت الناس الى منزله عن التكرار الية وقوله
ايضا وكذا جعلنا حكمه وسكا تكوينا اشهدوا على الناس وغير ذلك ومن السنة
فوالله صلى الله عليه وسلم اجتمع على قتاله وقوله عليه السلام امي لا تجتمع
على خياري وقوله ايضا لا تزول صلايية من امي ظاهرين على الحق لا يصحهم من
خالهم حتى تقوم الساعة ومن حجة العقل الثالثة على عصمتها فلا يخلو ان يكون
المراد بذلك جميع الامة كلها من اولها الى اخرها من جهتين احدهما
صحيح يكون حجة على انفسهم والاخرى انهم لو كانوا اخذوا او جاز ان يكونوا با
خالفهم حجة لم يوازن ترك الحكم من جهة الامن اذ لو لم واخرهم وهذا ايضا
بين العباد فثبت ان العدة متعلقة ببعضهم ولا يخلو اذ لا البعض من ان يكون
"عامة رضى الله عنهم وليس بعضهم حجة على بعض فلم يبق الا ان حجة على
مؤمنهم لاجل نعمتهم وكان تقدم العصر الثاني للتأني كتحريم عصر العا
لورنا يعني وكانت حجة العصر الثالث الى الثاني كحاجة الثاني الى الاول
الذي يقر من رسال الرسول اذ الرسول قد اقطع بعز النبي عليه السلام
سددل حكم النبي صلى الله عليه وسلم وجعل الامة عوضا عنها فوجبه حجة
العصر متقدمهم على متاخرهم كوجوب حجة عصر العجاية رضى الله عنهم
على من بعدهم وان الحق الجبر ان يخرج عن كل عصر شيئا ان احياء كل عصر
حجة وبالله التوفيق **باب الكلام في العدة والمعلول**

فقال القاضي الحليل كرم الله وجهه العلة عند مله والفقهاء هي العلة
التي تدفع الحكم الشرعي بها والعلة في مواضع اللغة تقيد ما يتغير الحكم
بوجوده ولهذا ساء الرضعة لما تغيرت الحال عما كان عليه بوجوده
ويصون ما لا يعمل او لم يعمل علة فيقولون لا حجة لعدله كذا وكذا ولم اقل
لعلة كية وكية واستعمل المتكلمون به غير ذلك فلما العلة عند مله
والفقهاء هي العلة التي تدفع الحكم الشرعي بها كما قلنا ومن حكم العلة
العقلية وحفظها ان يكون موجبة لمعلولها وان يستغنى بها عن مفاداة
غيرها لعلها وان ايقف به ايجابها على شيء وان يكون ايجابها لما يرجع له بعض
الايمان دون بعض او بعض الزمان في بعض والعلة الشرعية تقارن بها
في جميع هذه الوجوه فلا خلاف بين الفايدين الا في اقتصاصها البعض الاعيان
وان من يمنع من جواز تخصيص العلة الشرعية يسوي يتساوى بين العلل التي
في هذا الوجه الواحد دون من يختصص العلة الشرعية منهم ومن يفي
معوية العلة العقلية دليل العقل وطريق معرفة العلة الشرعية دليل مع
فصل واما المعلول فهو الحكم الذي العلة محلة فيه
وهو تحريم الربا لا انه نفس الربا وراز على ما يمكنه بهضهر وكبير
يجوز ذلك المعلول وهو التبرع فانه تؤثر العلة فيه ويتبعها وينزل
بزيوالها وهو كالمصلحة فاية البر ثبته فثبت ان المعلول هو الحكم

الذي العلة علة فيه والله اعلم **باب القول فيما يتعلق**
حصة العلة واختلاف الناس فيما يدل على حصة العلة وهل
 تنبع بالجرىان والكرد فيجعلوا لانها او تعلم تحتها بعد ذلك فمنهم من يقول
 علامة تحتها جريانها في سفلها وفيها وانما يراعى اصلها ومنهم من قال
 يحتاج ان يثبت اولها علة ثم جريانها بعد ذلك من ثمة اخرى فالاول ان من
 يعلل بالكرد والجريان لا يقول لما علة الحكم بها لكن من حيث ان يقول
 لانها علة فانه اقول لم تارة علة قال لان الحكم يتعلق بها ان ما وجبت
 وهو يورث الى التناقض قال الفايه والزمي يقول في نفس الوجبة
 الاول من الكرد والجريان وان يكون دليل على تحتها واصلها لـ
 ان الله تعالى قال لا يثبت برون العز ان قوله كثيرا بعد على ان البعض عنده
 ثم لا يقول بالصحة والنظم ائتمن بالصحة والنظم وان المختلج ليس من عنده
 بل هو جاز وجود مختلف من عنده لم يكره عن الاختلاف عن العز ان دليل على
 انه من عنده ولو جاز ايضا وجود متبع من عنده لم يكره ان يكون القولان
 متبعين من عنده فيستدعي المختلج الى التذبذب بدهية لا يثبت دليل على
 ان المتبع لا يوجب للمزجعة وان المختلج لا يوجب منه وبان قيل على هذا
 وان الاختلافية العز ان موجودا لنا بخبر فيه الخاص والعام والناسخ والمنسوخ
 والخاص الذي يبر بوجه العام والعام الذي يبر بوجه الخاص فيلزم ان ينفع الخطاب
 الذي

الذي من جهة طر العز ان حجة وهو عزم الاختلاف في العز ان وهو في
 عجز متبع وايضا جاز ان اقرنا بالرجوع الى الاصول في الحوادث كما
 امرنا بالرجوع الى النبي صلى الله عليه وسلم فيها جاء امره عليه نوع من
 انواع العفائية فلم يرد، وسكت عنه كان لا دليل على حجة وكذا لا
 صواب في امر حصة العلة عليها فلم يرد هذا حل دل على حجة وايضا
 بل ان الله عز وجل طالب المشتري بآثار العلة فيما اعتد به علة فلا تعلق
 بل ان الذي نرى امر لا يثبت اما اشتقت عليه او حكم الا يثبت ان كل العز
 المذكور في الاونة او الجميع بالتمسك ان كثر ضايفين والابانق منها
 فصور وايضا بان المتبعين المعنانية في الجريان والطرد اتبع المعنا
 ولا يلزم ما ذكره من السؤال بل الحكم وجب لعله بل اقول لما حاز علة
 فيلزم الحكم يتعلق بها ايضا وجبت وذلك لانه اذا قيل له لم وجب الحكم
 فقال العلة بانما هو مرجع لليلة بل لا يثبت ان هذا اقول له ولم طرته علة
 بانما علة ان لا على تحتها ما اذا دل على تحتها الجريان والطرد فبذلك اقام
 البرهان على كونه علة في الاول بانما علة بمرعي والراعي
باب القول في العلة التي لا تتعدى
 واختلاف الناس في العلة التي لا تتعدى هل تكون حجة او لم يعمروا وعي
 نعم نام العبد الفاضل علة حجة وقال اس العز ان هي باطلة لانها لا تفيد

المتبعين في العز ان حجة وكذا الحكم

الامام افاض لنا النص بما معنى لطلب علة لا يقيد غير ما جاء في النص والربيل
على انصاف لان العرف عن العلة ليعلم ان الحكم انما وجد لطلبها فانه اذا
دلت على ان تكون معرفة وعين متعينة وايضا فانه تفيد في الاصل الزيادة
افتضت العلة منه اصل لا يجوز اليأس عليه فقد حطت العادة بهما
من هذا الوجه **باب في تخصيص العلة**
عن ميلاد وغيره من اهل العلم لا يجوز تخصيص العلة الا العقلية باطلاق فيذكر
واختلف الناس في تخصيص العلة الشرعية النصوح عليها والسند
عليها اذا كانت اشبهت بغيرها وعرفنا من ان فيها لا يجوز تخصيصها
وقال اهل العلم لا يجوز تخصيصها لا يجوز كونها كالعوم المشتغل على السبيل
بح ان يختص ببعض السباب فكذلك هي كالعلة والامارة وهما هي هم
الاجزاء في تخصيص العلة المتدحرجة في قوله تعالى مواجزة لا كنه على
في اسرائيل وكقولهم تعالى في الامانة منكم كقول النبي صلى الله عليه وسلم
باب العرف انما من الشواهد على او الكوافان وامتنع من تخصيص العلة
المستنبكة كعلة الدابة البر وعرفنا لا يجوز تخصيصها جميعا واصل
في ذلك هو ان العلة اشارة تحتها الجريان بما فيه من الالفاظ والتخصيص
يمنع جريانها وبطلان يكون للجريان دليل على اختصاصها اكل الجريان
دليلا على اختصاصها وتخصيصها من اصل ان يرجع اصلها ثابته الى الرجوع
١١٧

الاصل الثابت المستقر وهو رجوع وايضا فانه تعالى اية الشرح في النص
عليه فقال سبحانه وقالوا لا تعبروا به البحر فلنرجعهن اشحراروا
كانوا يفهمون ولو ان الساعات في المعنى يوحى بالساعات في الحكم
لم يكن معنى هذا ان كانا يتخلصون منه بان يقولوا فان له دليله فخصصنا العلة
وكننا فقال عنهم تعالى قالوا ان الله عسى ان ينزلنا رسول الى قومك
ان كنت صديقين ولم يقولوا فامر دليله فخصصناه وايضا فانه لو لم يوحى
التخصيص به تحتها لم تؤثر المعارضة لان التخصيص هو غاية المناقضة
التي لا يرضيها العامة به اخطاها فلا عن ان يكون من افعال الحكماء الا ان
ان تاجر اسوقيا لو قيل له سامع به من التوب فقال لا سامع فيه لانه كان
ثم سامع به توب كان مثله لغيره فذنا قصته وكان هذا مما لا يخفى
في احوالهم على قابله وانه منافق في ذلك في كل جزء من التخصيص
في العلة وايضا فان العلة لو جاز وجودها مع ان دفع الحكم واقنع
تدليها في حتمها لا يتبع في تعليق الحكم بها في كل فرع الى استيفاء
مكالمه لان ما دل على انها علة في اصلها في وجوب تعليق الحكم بها انما
وجز على هذا القول وان لم يوجب ذلك فيجوز الرجوع في تعليق الحكم
بها في كل فرع بعينه الى دليل متناقض في ذلك اخراج لها عن ان
تكون علة في ذلك ان العلم المعجز الال على صرح النبي صلى الله عليه وسلم

ونحن هي وسلكت حازت في التغير علة وكان الله عز وجل خال
 حوت ذلة لهرة العلة دون ما سولها فيبطل كل علة سوا العلة
 التي ثبت ان الحكم لاطها وجب بان قيل يجوز ان يسمى الاصل فيجعل انه
 معلول العلةين احدهما فتعبر الى شيء والاخرى تنعما الى غير ذلك الشيء
 والى ما زاد عليه فيلها كالعلة التي انتعرا مع المتعربة لان العلة
 التي لا تنعرا الى علة في وجع يبين بها ان الاصل ينادى عليه علة
 جوع والعلة الاخرى كسفت لنا ان هذا الاصل هل عليه فانية جوع
 لا تنعرا لان الاصل ما يجوز عليه القياس وليس المياهي اعني العلة التي
 يصح ان يوجع في تقع احدها عن خلوها الى غيره والاخرى
 تنجاوله كاني لا تنعري مع المتعربة وتسهل العلة المتعربة الى جوع
 كثيرة اكثر مما تنعرت اليه الاخرى بمنزلة الايتين والخم بزوان قلنا
 بالواحد منها سفل حكم الاخر وان كانت احسن العلة تنعرا الى
 جوع اخر غير الجوع التي تنعرت اليها العلة الاخرى مع هذا وبالم تنبأ يا
 وبمنه نظر والله اعلم **باب الفواعل جواز كون**
سائر علة واختلاف القياس في كون الاسم علة فذهبت
 طائفة الى جوازها ومنعت منه طائفة **قال** الفاضل وعبد
 ان يجوز وعليه دليل من هبطك والاصل فيه ان الله عز وجل امر بالاعتبار
 وهو

وهو ربه اليه الى نظيره ولم يعرفين ان يرد باسم او وجه وايضا جلي
 سرسعة للمعنى تميز بينه وبين غيره وكذا الصفة تحدد تميز بها
 بينه وبين غيره فاذا اجاز ان تكون الصفة علة جاز في الاسم وايضا
 بان الاسم يتوصل الى الحكم والصفة فيجب ان يجوز كونه علة كالصفة
 وايضا جاز اذا كان النحر يوجب الاحكام تارة باسم وتارة بالصفة فكذلك
 واحد كصاحبه في جواز جعله علة ويقتل هذه العلة في جواز جعل
 الحكم علة لحكم اخر وان شئت فقل ان الاحكام تترك بالشرع كالمعاني
 جاز لاجل المعنى علة حكم لا الحكم والله اعلم **باب الفواعل**
اخذنا اسما فيا شأنا عند مله رحمه الله يجوز ان نأخذ
 الاسما من جهة القياس واما ذلة فممن ان نأخذ الاسما فيا شأنا الاصل
 به ان الله عز وجل خال فاعتبروا باولي الابصار فهو على العموم في العلم
 والاعلم وايضا جاز ان يجوز اخذ الاحكام فيا شأنا كذا الاسما
 لما تضمنه الخالين سوا الله اننا بالمايز في العقول السليمة وايضا جاز المعاني اعلام
 الاحكام وادلة عليها واسما كذا لم نر من المايز التثنية علم للمعنى
 تارة بالشرع وتارة بلا شرع كذا الاسما لان الجميع من الحج والاعلام التي
 يجوز بها الهجوم على الحال وايضا جاز الفواعل على الشيء بكن كذا الاسم
 له علام شأنا كذا الفواعل عليهما بكن كذا حكمه فلهما جاز ان تصدر احدهما

من جهة الشرع كتب اثباتا اسما لم تعرف بها قبل الشرع مثل الايمان
والاسلام والهمة والنج والصوم والصلاة والزكاة والسنة والتكوى
وجود ما يقع اليه بالنية وايضا جاز في مضاييل العقول ان كل من تأتى
بحكمها واخر من حيث تأتى فاذ اوجزنا الخبر كسبت هذا الاسم
لحروف الشئ الخصوصية ويرتفع بارتفاع الشئ المصنوع
وسلم لنا على كل الخبر واستعان فرائضها في النية موجودة
وجب ان يعطيه اسم المخبر فان قيل فقد قال الله عز وجل وعلم
ادم الاسماء كلها واخبره انه علمه الكل والقياس مقتنع بطله
فلا نقول ان الله علم ادم الاسماء كلها الا انه نص على بعضها وتب
على بعض وسبب ان المبدأ قوله تعالى ما تجي كنهه في الكتب من شئ وقال
تعالى نبيان الكل شي ثم قال وجه التبيين منها على ضرورة منها هي
ومنها تنبيه كماله عز وجل انه دليل لنا وذلك انه لما ثبت ان الله
تعالى علم ادم الاسماء كلها ثبت ان ما خذا الاسماء من جهة الشرع وقد
بين ان الله علمه اسما الدجاس دون التعجيل والهاء لم

باب القول في الحرود على توحد من جهة القياس

ملازمه الله يجز ان تحذف الحرود والكبار والمفسرات

مرجحة

من جهة القياس واختلاف القائلين بالقياس هل يجز ان تحذف الحرود والكبار
والمفسرات من طريق القياس ومنه ان الله جاز ومنع منه بعض احواد
خفية وبعض احوال الشائع وجوز بعضهم **قَالَ**
القاضي هو عن طريق جاز في اصل فيه قوله عز وجل واعتبروا يا اولي الابصار
بما امر بالاعتبار عموما ولم يفرق في الاحكام في المفسرات والحرود والكبار
وعينها فهو على عموم في جميعها حتى يقوم دليل يمنع منه ولم يمنع
دليل يمنع منه فهو جاز وقال ايضا ما في كنهه الكتب من شئ وقال
نبينا الكل شي في حج النص المستغنى عن البيان وفيه الباقي وعرضا
كونه نبيان الكل في جميع الاشياء كلها بالعلم ونصا على كل شي منها
ثبتت انه نبيان لها بالنص والتشبيه والقياس على المعنى من جملة
التشبيه وايضا جاز اثباته بالخبر الذي يصدر عن الرسول على الله
عكس من جهة الاحاد من احكام الشريعة جاز اثباته بالقياس دليل
نه للاعتراف الحرود والمفسرات وكذا الحرود والمفسرات وايضا
فلا الحوادث على صير من مفسر وغير مفسر فخرج احواله ما فيه مفسر
قياسا وكذا الفخر لانه اخبر كني الحوادث وان في استعماله
من طريق اللبس والمعنى يكتفي بالبراهين وهو اولي وايضا جاز ان
بنة روح الله عنهم اختلاف في جملته شارح الخبر في ايام عمر رضي الله

حين استلزم حتى قال على رضى الله عنه وعنه في الصحابة اذا سكر
 هرا او اذا هرا اجترى فيزى ان تصح حرم المعتز في ما بين فعل عمر
 رضى الله عنه علامته واتفقوا عليه فلما اخذوا له من جهة
 الياس والانتباه على الياس من خلافة لا باجتماع الصحابة
 ثبت ذلك ومع اجتماع الصحابة على نفي النكح على عمر وعلى
 رضى الله عنه ولا نفي سوغا فالا وعملوا به جميعا فان قيل
 فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ادروا المروءة بالشجاعة والياس محتمل
 وهو شبهة في ليس يعتبر فيه الاحتمال الا ترى ان
 يجوز من جهة العمم جنس الواحد وشهادة الشبهة في ذلك من الاحتمال
 ما في الياس فلم يكن شبهة بنفسك ما ذكرنا فان قيل من
 العقوبات محظومة متباينة مع استوائها في المعنى واخذت لا قياسا
 لا يجوز في لوجبه ذلك فيجبها لوجب في الخارجات من
 نساء اشترى جميعها في الخروج من الدين واحتسابها في الاحكام
 على ان اعيانها في جميعه فذنا فصول في هذا الاصل وعملوا به ايجاب
 الحروء بالمحتمل فقالوا فيمن شرب عليه اربعة بالزنا في اربع
 روايات ان يجب الحروء اقاموا الدلالة به في صير مقام القتل في ايجاب
 الجزا الذي هو مقدر ووافقوا على قياس قتل المرأة على الرجل في ايجاب
 الكفارة

الكفارة عليها اجمعت في شهر رمضان طاعة وفاسوا الاصل
 في شهر رمضان لغيم عن علي بن الحجاج وعنه في كل نفس لا تملك
 وبالله التوفيق **قال** الفاضل ابو الحسن
 علي بن عمر هذه مقضية في الاصول في الفقه كونه في اولها
 في الخلاء ليدها اعمانها ولم تستغنى الحج عليها لانه لم يكن
 مقصود ذلك **ق** في كلام ابن الفطن في احوال الفقه في حرم الله
 وحرم عمره وتوقيفه على يد العير **ق** فيمن شرب عليه اربعة
 من محرم المال في الدواني غير الله ولو لم يرد لجميع المسلمين والحرم
 في العير **ق** في لانيه التي شربان البار في علم في يوم الاربعاء
 عام اثنين وتسعين وسبعمائة واول اسلم سرحتم والله اعلم

قال

سارك الذي